

الاستفتاء الدستوري في الحالة السورية



يكون امتلاك السلاح حقا حصريا للجيش الوطني؛ ويرفض الشعب السوري قطاعا كل أشكال الإرهاب والتطرف والطائفية مع التزامه الفاعل بمكافحتها بجميع أشكالها، والتصدي للأوضاع والظروف المؤدية إلى الميليشيات والقوات الأجنبية على أرضه بأي ذريعة جاءت، ويحض على خروج جميع القوات المقاتلة الغريبة من الأرض السورية.

يمكك الشعب السوري وحده حق تقرير مستقبل بلاده بالوسائل الديمقراطية، ومن خلال انتخابات نزيهة وشفافة، ويمكك الشعب السوري الحق الحصري في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص به دون الخضوع إلى الضغوط أو التدخلات الخارجية، وبما يتسق مع الحقوق والالتزامات الدولية لسوريا.

هذا مشهد حي من مشاهد تحرر الإنسان والأرض دفع ثمنه السوريون غالبا من حياتهم وحيات أبنائهم ومستقبلهم، وقد حان زمن الاستجابة لهذا الخروج الكبير وغير المسبوق لشعب في التاريخ المعاصر، وقد تفرّد به الشعب السوري تضحية وإصرارا وإقداما.

يقبل عن 30 في المئة للنساء في الهيئات السياسية والمناصب العليا، وإقرار حق المرأة في الترشح إلى موقع رئاسة الجمهورية.

يريد الشعب السوري الإفراج الفوري عن المعتقلين والمعتقلات السياسيين كافة، وإنهاء عهد الاعتقال السياسي المظلم من الحياة السورية وإلى الأبد، والقطع مع النظام الأمني والمخابراتي الموجه لقمع الإنسان السوري لا حمايته كما يفترض بمهمة رجال الأمن؛ كما يشدد على وجوب محاسبة كل من تعرض للمعتقلين بالأذى الجسدي والنفسي أمام محاكم وطنية عادلة، ويطالب بتعويض المعتقلين وأسره عن العطل والضرر المترتب على اعتقالهم؛ كما يقر ضرورة العودة الطوعية للاجئين، وعودة النازحين والمهجّرين قسرا إلى بيوتهم مع تعويضهم عن الأضرار في منازلهم ضمن بيئة آمنة وكريمة وصحية.

يطمح الشعب السوري إلى تأسيس جيش وطني قوي، موحد، ومتسم بالكفاءة، يضطلع بواجباته بموجب الدستور ووفقا لأعلى المعايير. تتمثل مهام الجيش في حماية الحدود الوطنية، وحماية الشعب من التهديدات الخارجية والإرهاب، بحيث

جغرافية سياسية ذات سيادة كاملة تعتمد مبدأ المواطنة المتساوية، ونظام حكم يمثل كافة أطراف الشعب السوري من دون تمييز أو إقصاء على أساس ديني أو طائفي أو قومي أو جنسي، بل يرتكز على مبادئ الشفافية والمساواة والمحاسبة وسيادة القانون.

والشعب السوري يريد دولة تنهج التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع السري والمباشر للشعب السوري؛ ويريد دولة تحترم وترعى حقوق الإنسان والحريات العامة، ولا سيما في أوقات الأزمات. والشعب السوري يرى سوريا دولة متعدّدة القوميات والثقافات، يقرّ دستورها بحقوق المكونات القومية كافة، وبامتياز ثقافتهم ولغاتهم على أنها لغات وثقافات وطنية تمثل خلاصة تاريخ سوريا وحضارتها؛ كما يراها دولة المواطنة واحترام كرامة المواطن ومعتدته، تتساوى فيها الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، وتضمن قوانينها التمثيل النسائي المتكافئ ومشاركتهم في المؤسسات وهياكل صنع القرار، مع وضع الآليات الهادفة إلى تحقيق مستوى تمثيل لا

تأسيسية دستورية ضمن واقع الشتات الذي يعيشه السوريون. لكن ماذا يريد السوريون الآن من دستورهم؟ وكيف سيحقق هذا الصك الاجتماعي الوحدة الوطنية، أرضا وشعبا، إثر حرب غير مسبوقه أسفرت عما يقارب المليون شهيد سوري منهم من قضى ورحل عن عالمنا، ومنهم شهداء أحياء في معتقلات نظام الأسد، هذا إضافة إلى تشريد الملايين من النازحين واللاجئين المنتشرين في الأرض؟

ولماذا مضى السوريون أصلا في ثورتهم وقدموا التضحيات الجسام، هل كان هذا مجرد خلاف دستوري مع السلطة الحاكمة أم أن الأمر جلل؟ لقد خرج الشعب السوري الحر في شهر مارس من العام 2011 مطالبا بحقوقه الإنسانية المشروعة التي غيّبها نظام الاستبداد الجائم على صدر سوريا لعقود خلت؛ تلك الحقوق عدت مطالب أساس لا يمكن التنازل عن أي منها، التزمت بها قوى المعارضة والثورة التي انخرطت لاحقا في عملية الانتقال السياسي متبينة ثوابت الشعب السوري وثورته، ودافعة بها لإقرارها في المحافل الدولية؛ تلك الثوابت التي رعته قرارات الأمم المتحدة واعتمدها التزاما دوليا لا بد من تنفيذها.

فالشعب السوري متمسك بوحدته سوريا أرضا وشعبا، وبسيادة الدولة على كامل أراضيها على أساس مبدأ اللامركزية الإدارية. والشعب السوري ملتزم بالتأسيس لنظام حكم ديمقراطي تعديدي مدني يثريه تنوع الشيع الاجتماعي السوري، وذلك ضمن دولة تحترم المواثيق الدولية وتحثفي بالحرية العامة وتقرّ شرعية حقوق الإنسان العالمية في إطار وحدة

علمنا ما نضعه الجمعية أو اللجنة من قواعد ونظم للدولة يدق مجرى مشروع دستور يفتقر إلى صفتي النهائية والنفاذ؛ أما المرحلة الثانية فهي مرحلة نفاذ الدستور، وتبدأ هذه المرحلة بمجرد اقتران مشروع الدستور بموافقة الشعب بعد عرضه عليه في الاستفتاء الشعبي العام. وهنا يكمن الفرق التقني بين أسلوب الجمعية التأسيسية وأسلوب الاستفتاء الدستوري التأسيسي. فإذا كان الشعب بموجب الأسلوب الأول لا يقرّ بنفسه دستوره، وإنما يقتصر دوره على اختيار نوابه الذين سينقرون باسمه ونياية عنه دستور البلاد؛ فإن الشعب بموجب الأسلوب الثاني هو الذي يقرّ دستوره بنفسه من خلال الموافقة أو عدم الموافقة على مشروع الدستور المطروح للاستفتاء؛ ويترتب على ذلك نتيجة مهمة مفادها أن الدستور الذي يوضع وفقا لأسلوب الجمعية التأسيسية إنما يستكمل وجوده قانونا ويصبح نافذا بمجرد إقراره في صيغته النهائية من قبل الهيئة المنتخبة، في حين أن الدستور الذي يوضع وفقا لأسلوب الاستفتاء التأسيسي لا يستكمل شرعيته قانونا ونفاذا إلا إذا أقرّه الشعب في استفتاء عام.

نخلص مما تقدّم إلى الحالة السورية الراهنة وماهية التشكيل الدستوري الذي أقرته الأمم المتحدة على هيئة "للجنة الدستورية" الجامعة بأعضائها المئة والخمسين لأطراف المعارضة والنظام والمجتمع المدني، ويمكن اعتبارها نموذجا مثاليا لأسلوب الاستفتاء السياسي في صياغة الدساتير نظرا إلى تعذر انتخاب لجنة



مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

يعتبر الدستور العقد الاجتماعي الأسمى بين أبناء الشعب الواحد، يجتمعون حوله لبناء دولتهم والتأسيس لحكم رشيد يكون فيه القانون بمواده المنبثقة عن ثوابت الدستور هو السلطة العليا في البلاد، ولا سلطة تعلو عليها.

هذا مشهد حي من مشاهد تحرر الإنسان والأرض دفع ثمنه السوريون غالبا من حياتهم وحيات أبنائهم ومستقبلهم، وقد حان زمن الاستجابة لهذا الخروج الكبير وغير المسبوق لشعب في التاريخ المعاصر

ويجمع الفقهاء الدستوريون على أن عملية الاستفتاء على الدستور هي من أنجع الآليات الديمقراطية التي تتبناها الدول المعاصرة في إقرار دساتيرها وقواعد نظام الحكم فيها؛ وإلى هذا تعود أصول فكرة "الاستفتاء التأسيسي" في وضع الدساتير، وهي من أهم مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة.

يمكن تعريف الاستفتاء التأسيسي بأنه العمل الجماعي الوطني الذي يتكبّ على كتابة مشروع دستور لحكم الدولة، يتم وضع مواد من لجنة مختارة من الخبراء والمختصين، ويأخذ المشروع صفته القانونية ويصدر إذا وافق عليه الشعب في الاستفتاء العام، وإذا رفضه زال ما كان له من اعتبار بصرف النظر عن قيامه، ولو تعلّق الأمر بجمعية تأسيسية منتخبة من الشعب.

يمكن القول في هذا السياق إن أسلوب الاستفتاء التأسيسي يمرّ بمرحلتين: المرحلة الأولى، هي مرحلة إعداد مشروع الدستور ويتولّى القيام بهذه المهمة، إما جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب وإما لجنة خبراء يتم اصطفاؤها أعضائها بناء على الكفاءة،

صور الأسد المرشح للرئاسة

مع الروس لإبقاء الأسد على رأس السلطة في دمشق، بل تتوقع أن يقلب الطاولة على فلاديمير بوتين هناك، ويمارس الكثير من الضيق عليه كي يجبر الأسد على التنحي بدلا من الترشح للانتخابات، أو على الأقل يدفعه باتجاه التنفيذ الكامل للقرار 2254 والقبول بانتقال السلطة إما إلى رئيس آخر يختاره الشعب بانتخابات حقيقية وإما إلى مجلس وطني يقود مرحلة انتقالية تنتهي برئيس شرعي للبلاد.

التسريبات الإعلامية الأميركية لا تظهر اهتماما من قبل إدارة بايدن بإبرام صفقة مع الروس لإبقاء الأسد على رأس السلطة، بل تتوقع أن تقلب الطاولة على بوتين كي يجبر الأسد على التنحي

سيفشل الروس في إقناع الأميركيين والأوروبيين بإعادة الشرعية للأسد عبر مسرحية انتخابات أبريل المقبل، ولكنهم ربما ينجحون في شراء تجاهلهم لها كما تعاملوا مع انتخابات 2014. لن تستعين موسكو في مسعاها هذا طبعاً بالصور التي ينشرها الرئيس الفائز مع أبواقه، وإنما ستلجأ إلى عقد لقاءات في الأزمة السورية وغيرها من ملفات المنطقة والعالم. هكذا ستكون نهاية مسرحية الانتخابات بنسختها الرابعة بعد نحو ثلاثة أشهر. وسيرفض الجميع شراء صور "الرئيس" الفائز، لتتحول إلى أحرف قرمزية تلاحق أصحابها بعار تايب الأسد إلى الأبد.

من معاناة مئات الآلاف من المعتقلين والمختطفين في السجون منذ سنوات طويلة؟

ربما لن تجد المستشارة نفسها مضطرة إلى الإجابة على كل هذه الأسئلة، فما هو مطلوب منها هو مجرد إخراج مسرحية فوز "الرئيس" إعلاميا، ثم تتكفل الروس بالترويج الخارجي، وعقد الصفقات مع خصوم دمشق للقبول بنتائجها. بدأت موسكو بالتهميد لذلك منذ الآن، ووزير خارجيتها سيرجي لافروف يقول بعد اجتماعه مع نظيره الإيراني مؤخرًا، إن عدم قبول الغرب بالانتخابات الرئاسية في سوريا يعني حرمان السوريين من حقهم في اختيار قادتهم السياسيين.

يتناسى الوزير الروسي أن طائرات وصواريخ بلاده من جهة وميليشيات إيران من جهة أخرى، هي من سلبت السوريين حقهم في اختيار رئيسهم، وأبقت الأسد على رأس السلطة حتى اليوم. ربما لو لم تتكفل موسكو وطهران بقمع المعارضين للنظام قبل سنوات، لكان السوريون اليوم يستعدون لانتخابات رئاسية حقيقية، أو يعيشون في ظل قيادة وطنية حقيقية اختارها الشعب بنزاهة وديمقراطية.

لم تقلق موسكو قبل أشهر في إقناع "حليفها" الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بدعم عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، فكيف ستدفع بالرئيس الحالي جو بايدن إلى إعادة الشرعية للأسد؟ هي في هذا تحتاج إلى أكثر من مسرحية الانتخابات أو كذوبة الممارسة الديمقراطية لسوريين في اختيار قياداتهم، وربما يتطلب الأمر صفقة من قبيل إبرام الأسد لاتفاق سلام مع إسرائيل برعاية موسكو.

التسريبات الإعلامية الأميركية لا تظهر اهتماما من بايدن بإبرام صفقة

بشار لا يريد أن يعترف بفساد نظامه وعجزه عن أداء هذه المهمة منذ أن دفع إليها، بعد موت أخيه بادل الذي كان بمثابة "الوريث الشرعي" لحافظ الأسد.

ربما تساعد الصور التي تنشرها الشبل على إيهام القلة المؤيدة للأسد بشعبيته، ولكن ماذا ستفعل المستشارة لإقناع الملايين من اللاجئين الذين شردهم الأسد وقتل أفراد من عائلاتهم؟ كيف ستقنع دول العالم بأن الذي استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه يمكن أن يعاد انتخابه ثانية؟ هل تلغي صور الأسد الضاحك في حدائق القصر الجمهوري، تلك المجازر التي ارتكبت ووثقتها عدسة قيصري؟ هل تخفف



تتمن المعجزة التي لن تتحقق لا في الداخل ولا في الخارج، ليس ضعفا في إمكانيات الفريق، وإنما استحالة في سرد الرواية على نحو غير أن الانتخابات (الاستفتاء) مزورة بالكامل.

لن تجد إحصاء حيا وزياريا يظهر حجم التأييد الشعبي للأسد، ولكن قلة قليلة فقط من السوريين تريد بقاءه في السلطة. لا تهم أسبابهم أبدا، لأن الغالبية الساحقة من الشعب لا يمكن إقناعها بأن "الرئيس" يمكن أن يكون رئيسا. هو لم يكن يوما، ولن يكون بعد كل هذا الخراب والموت الذي لحق بالبشر والحجر في البلاد، فقط لأن

مكفول عبر أجهزة المخابرات وفروع حزب البعث ومؤسسات ما بقي من دولة وجيش. قبل عام 2014 كان السوريون يجربون على استفتاء شعبي يبقي الأسد الأب ثم الابن، على الكرسي بتأييد 99.99 في المئة، ويعددها أضيف بعض الكومبارس كمنافسين ليصبح الاستفتاء انتخابات يربح فيها الأسد بنسبة 80 في المئة.

ولأن الفوز مضمون، تصبح المهمة المستحيلة للشبل وفريقها من أبواق "الرئيس"، هي التسويق لهذا الفوز وكأنه انتصار لإرادة السوريين على "المؤامرة الكونية" التي تحاك ضد الدولة منذ عشر سنوات. هنا

بهاء العوام
صحافي سوري

حادثة تكررت مرتين في سوريا خلال بضعة أشهر، صور التقطت لـ"الرئيس" السوري بشار الأسد في القصر الجمهوري مع مجموعة من الإعلاميين، ثم نشرت عن قصد دون توضيح السبب. التفسير الأكثر ترجيحا هو أن الأسد اطلق حملته الانتخابية للاستحقاق الرئاسي المقبل، وإن كان الأمر كذلك فعلا، فإن هذه الصور ستكون أقصى ما يمكن لـ"الرئيس" تقديمه لسوريين في ولايته الجديدة القديمة.

لا شك أن مدير الحملة الانتخابية لـ"الرئيس"، أو مديرة الحملة بمزيد من الدقة، تعرف هذه الحقيقة جيدا. لا يملك الأسد ما يدفع السوريين إلى انتخابه، لأن يديه ملطخة بدماء السوريين، وسجونه تجمّع بالآلاف غيرهم، إضافة إلى الملايين ممن شردهم الاقتتال، والملايين غيرهم يعيشون تحت وطأة الفقر لتبقي جيوبه وجيوب عائلته وأزلامه ممثلة بأموال الدولة المنهوبة لعقود طويلة من حكم "الأسود".

تكشف الصور عن هوية مدير حملة "الرئيس" الانتخابية للاستحقاق المتوقع في أبريل المقبل، فلا يوجد أفضل من لونا الشبل، المستشارة الخاصة للأسد، لأداء هذه المهمة المستحيلة. ليس فقط لأن الأسد أكثر من رئيس بالنسبة إليها، وإنما لأنها تعرف أدوات مسرحية الانتخابات الرئاسية السورية بشكل عام، وانعكاسات هذه الجولة تحديدا عليها وعلى حاضنة الأسد الداخلية، و"أسياده" في الخارج. فوز الأسد بولاية رابعة لا يحتاج إلى جهود إعلامية وسياسية لأنه